إقتراح قانون معجل مكرر

يرمي إلى إعفاء المركبات الآلية العمومية المخصصة للنقل الخارجي من رسوم الميكانيك لمدة خمسة سنوات

مـادة وحيدة:

خلافا لأي نص آخر، يعلق ويوقف العمل بمفاعيل جميع أشكال النصوص التشريعية المتعلقة برسوم المميكانيك بحيث تعفى من تأديتها المركبات الآلية العمومية المخصصة للنقل الخارجي لمدة خمسة سنوات ولمرة واحدة فقط ، تبدأ من ٢٠٢٠/١/١ ولغاية ٢٠٢٤/١٢/٣١ ضمنا.

مع التأكيد على الزام أصحاب هذه المركبات بدفع التأمين الإلزامي والتقيد بسائر الشروط ذات الصلة .

يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

٢٢ آذار ٢٠٢١

حكمت محمد درويش

(تبرير صفة الإستعجال المكرر)

لما كان لبنان يمر بظروف إستثنائية لاسيما بسبب جائحة كورونا وبسبب تردي الأوضاع الإقتصادية والمالية والنقدية.

ونظراً إلى الأوضاع الداخلية وواقع التصدير وإعلان التعبئة العامة لمواجهة فيروس كورونا والتمديد لهذه التعبئة مراراً ،

كل ذلك من شأنه أن يبرر صفة الإستعجال المكرر، لذلك جئنا بمذكرتنا هذه طالبين من دولتكم طرح إقتراح القانون المعجل المكرر المرفق على مجلس النواب في أول جلسة يعقدها ، آملين من المجلس الكريم إقراره وفق المواد ١٠٩ ، ١١٠ و ١١٢ من النظام الداخلي .

٢٢ آذار ٢٠٢١

الأسباب الموجبة :

١. نظراً للظروف الإستثنائية التي يمر بها لبنان والعالم ، ولحالة التعبئة العامة المعلنة من قبل الحكومة بسبب جائحة كورونا، ولضرورة العجلة القصوى ، ولتردي الأوضاع الإقتصادية والمالية والنقدية،

٢. ونظراً إلى الأوضاع الداخلية وواقع التصدير وإعلان التعبئة العامة لمواجهة فيروس كورونا والتمديد لهذه التعبئة مراراً ؛

٣. وبالنظر الى الواقع الرديء الذي يمر به قطاع النقل البري الخارجي بين لبنان وسوريا وجملة العوائق امام حركة الترانزيت، وأبرزها الرسوم السورية المرتفعة، اضافة الى الشلل الذي أصاب حركة التصدير عبر مرفأ بيروت، بعد الكارثة التي أصابت في ٤ آب ٢٠٢٠؛

٤. وبالنظر الى الانكماش الاقتصادي الذي تعانيه القطاعات كافة، سيما قطاع النقل البري الخارجي والذي تسبب به انفجار مرفأ بيروت، سيما إصابة ما تبقّى من دورة اقتصادية في البلاد بالشلل، حيث توقفت عمليات الاستيراد والتصدير عبر المرفأ الرئيسي، ودخل التجار والصناعيون وكافة المصدّرين في حالة من الضياع نتيجة الفوضى التي حلّت بالجمارك وشركات الشحن ومخلّصي البضائع بالاضافة الى إشكاليات أخرى كبرى وعوائق عدّة .

٥. وبالنظر الى الأوضاع المعيشية وعلى الصعوبات التي يعاني منها أصحاب المركبات العمومية المخصصة للنقل الخارجي.

لذلك وسنداً لأحكام المادة ١١٧ من النظام الداخلي للمجلس النيابي نتقدم بإقتراح القانون المعجل المكرر آملين من المجلس النيابي الكريم مناقشته وإقراره.

٢٢ آذار ٢٠٢١